

في جميع مراحل المفاوضات حتى العسكرية منها يكرس وجوده اصيلا لميها . والتفسير الثاني ان احتمال عودة القوات الاردنية عن خط النهر في حال مفاوضات فصل القوات يتيح للاردن في هذه المرحلة المبكرة من المفاوضات - وقبل مشاركة الطرف الفلسطيني في تقرير مصر الى الادارة الاردنية الى الفلسطينية المحتلة - اعادة الادارة الاردنية الى جزء من الضفة الغربية الامر الذي يضع العمى في عجلة المقاومة الفلسطينية في مطالبها بان يكون لها حق تقرير مصر هذه المنطقة .

عقدت اللجنة العسكرية ست جلسات (٢/٢٦ و ٢/٢٩) اعلن بعدها عن تأجيل الجلسات الى ما بعد الانتخابات و ١/٢٤ و ١/٧ و ١/٩ اعلن في ختامها عن تأجيل المباحثات الى ما بعد ستة ايام) . ما الذي دار في تلك الجلسات ؟ ان البيانات التي كانت تصدر في اعقاب كل جلسة لا تشير الى ذلك فقد كانت مقتضية غامضة . غير انه يبدو واضحا من خلال التقارير الصحافية ان المحادثات كانت ناشلة . ففي اعتاب الجلسة الثانية كتبت « الاهرام » (١٢/٣١) تقول ان مصر واسرائيل توصلتا الى اتفاق على بعض المبادئ الخاصة بفك ارتباط قواتها على جبهة القناة . وقالت ان الجانبين اتفقا على تقسيم المباحثات الى مرحلتين بحيث تناقش في المرحلة الاولى المبادئ التي سيتم على اساسها الفصل بين القوات وقد طرحت خطة مبادئ في هذا الصدد تم الاتفاق على بعضها ولا يزال البعض الاخر قيد المناقشة . واضافت ان من بين هذه المبادئ ان يكون المقصود من الفصل بين القوات ان تنسحب القوات الاسرائيلية الى نقطة ما على الضفة الشرقية للقناة وان تكون المسافة الفاصلة بين القوات المصرية والاسرائيلية نحو ٢٠ كيلومترا وان تكون قناة السويس خارجة عن مدى مدفعية القوات الاسرائيلية . وقالت ان هذه المبادئ طرحت للمناقشة في البداية لانها يمكن ان تسهل البحث في المسائل التفصيلية المقبلة . وذكرت ان المرحلة الثانية تتعلق بفصل القوات على الطبيعة وبشكل مفصل يحدد مواقع كل جانب . وذكرت ان الجانب المصري في المحادثات اوضح ان عودة القوات المصرية الى مواقع ما قبل ٦ تشرين الاول ليست مطروحة للمناقشة وان القوات الاسرائيلية هي الوحيدة التي يجب ان تنسحب الى مواقع

واسرائيل وافتتح المؤتمر يوم ١٢/٢١ (ووقعا « للاهرام » (١٢/٢٢) كان اول « خلاف » نشأ عندما اصّر وفد مصر واعترض وفد اسرائيل على وضع مائدة سابعة للوفد السوري المتغيب كذلك قالت الصحفية المصرية ان الوفد الاسرائيلي اثار « ازمة » بالنسبة لترتيب مواعيد الوفود ، وفي الحالتين كانت رغبة الوفد المصري هي المتغلبة . كذلك قالت الاهرام انه « لم يتصافح اعضاء الوفدين العربيين مع اعضاء الوفد الاسرائيلي كما لم يتبادل احد تحية ولو بايماء الرأس !! ») وكان اول المتحدثين كورت فالدهايم ، الامين العام للامم المتحدة ، تلاه اندريه جروميكو ، وزير الخارجية السوفياتي وهنري كيسنجر ، ثم اسماعيل فهمي وزير الرفاعي ، رئيس وزراء الاردن وزير خارجيته ، وفي جلسة بعد الظهر تكلم ابا اييان وزير خارجية اسرائيل ورد عليه فهمي . ولم تسفر المباحثات الخطابية التي شهدتها جلسات الافتتاح سوى عن تشكيل لجنة عسكرية مصرية - اسرائيلية ، فقد صرح فالدهايم (١٢/٢٢) انه « بعد مداوات رسمية توصل المؤتمر الى اجماع حول اعماله من خلال تشكيل لجنة عمل عسكرية ولجان عمل اخرى ايضا التي يرغب المؤتمر في ان تشكل في المستقبل . ان لجنة العمل العسكرية ستبدأ بمناقشة مسألة فصل القوات وسترفع لجان العمل توصياتها الى المؤتمر الذي سيستمر لمي مستوى السفراء على الاقل . ويعود المؤتمر الى الانعقاد في مستوى وزراء الخارجية في جنيف حسبما تقضي الحاجة في ضوء التطورات » .

وكان امرا طبيعيا الا يشارك الاردن في هذه اللجنة العسكرية بسبب عدم « ارتباط » قواته بالقوات الاسرائيلية . غير ان الوفد الاردني كما يظهر من تصريحات اعضائه كان يصر على اشارة هذا الموضوع فقد ادلى الرفاعي بعد عودته من مؤتمر جنيف بتصريح قال فيه ان موضوع فصل القوات المتحاربة في الشرق الاوسط « يجب الا يكون مقصورا على جبهة واحدة فقط بل يجب ان يشمل جميع الجبهات العربية مع اسرائيل بما فيها الاردن » (« الدستور » ١٢/٢٤) . ولا يوجد تفسير لهذا الاصرار الا واحدا من اثنين او كليهما معا . ان « استبعاد » الاردن من المرحلة الاولى من المفاوضات قد تعتبر ظاهرة خطيرة اذا هي تكررت ، وبذلك فان اصرار الاردن على التواجد